

استراتيجية البنوك الأجنبية في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر  
- دراسة حالة بنك سوسيتي جنرال ، بنك الخليج وبنك العرب -**The Strategy of Foreign Banks in Financing Economic  
Development in Algeria - Case Study of Societe Generale Bank,  
Gulf Bank and Arab Bank**

خليل طيار

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
"LUEDLD" مخبر الجامعة والتنمية المحلية المستدامة  
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر  
tiarkhalil@gmail.com

مريم قشي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
جامعة عبد الحميد مهري  
قسنطينة الجزائر  
Guechimeriem10@yahoo.com

تاريخ قبول النشر: 2018/04/22

تاريخ الاستلام: 2018/01/08

**ملخص:**

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز دور البنوك الأجنبية الناشطة في بيئة الأعمال الجزائرية في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر، وقد تم اختيار بنك سوسيتي جنرال، بنك الخليج وبنك العرب كعينة للدراسة. سمح قانون النقد والقرض الصادر سنة 1990 بوضع النظام المصرفي الجزائري على مسار تطور جديد، حيث فتحت المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في القطاع المصرفي فكان نتاج ذلك تغير في هيكل النظام المصرفي الجزائري من حيث طبيعة ملكية البنوك المكونة له.

خلصت نتائج الدراسة إلى أن الإصلاحات التي عرفها القطاع المصرفي لم تحقق الهدف المرجو منها وهو تحرير السوق المصرفية وفتح مجال المنافسة فيها، فدخل البنوك الأجنبية لم يزد في حدة المنافسة داخل القطاع المصرفي الجزائري ولم يسمح بخلق منتجات تمويلية تجذب المستثمر وتعمل على إنعاش التنمية الاقتصادية، إضافة إلى ذلك فتمويل التنمية الاقتصادية من طرف البنوك الأجنبية محل الدراسة يتم بصورة هامشية كون هذه الأخيرة تهدف لتحقيق أكبر ربح وبأقل مخاطرة.

**الكلمات المفتاحية:** القطاع المصرفي الجزائري - البنوك العمومية - البنوك الأجنبية - التنمية الاقتصادية.

تصنيف JEL : E51 , F23 , G21, O10

**Abstract :**

The Law No 90-10 on money and credit in 1990 put the Algerian banking system on the way for a new development , it was allowed to change the structure of the Algerian bank in terms of nature of its constituent banks, this has opened the door to investment in the private sector, it includes bringing with public banks, foreign banks.

However these reforms in the banking sector did not achieve the desired goal is to liberalize the banking market and open the field of competition ,and the entry of foreign banks did not increase the competition within the Algerian banking sector, contrary to what was expected. In addition, the financing of economic development by the foreign banks under study is marginal, as the latter aims to achieve the largest profit and less risk.

**Key words:** the Algerian banking system- public banks- foreign banks- economical development

**Jel Classification Codes:** E51 , F23 , G21 , O10

**1 - مقدمة :**

يواجه القطاع المصرفي في الجزائر تحديات عميقة ومتباعدة جراء الانفتاح المالي والتحرير المصرفي مما أدى إلى إجراء العديد من الإصلاحات لتحسين مستوى أداء المنظومة البنكية، ويعتبر قانون النقد والقرض من أهم النصوص التشريعية التي بينت التوجهات الجديدة للانتقال نحو اقتصاد السوق وتبني مبادئه، ومن أهم التدابير التي جاء بها القانون السماح لفروع البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية الحصول على ترخيص ومزاولة أنشطتها المصرفية في السوق البنكي الجزائري، أين أصبح القطاع المصرفي في الجزائر يضم إلى جانب البنوك العمومية والخاصة الجزائرية، بنوكا خاصة أجنبية في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر (IDE) تقدم من خلاله خدمات مُنافسة وهذا بتوفير منتجات بنكية جديدة، إضافة إلى خدمات الائتمان البنكي التقليدية.

**- إشكالية الدراسة:**

بعد مرور أكثر من عقدين على صدور قانون النقد والقرض سنة 1990 الذي سمح لمؤسسات مصرفية أجنبية بممارسة نشاطها داخل السوق المصرفية الجزائرية، كان لا بد لنا من التساؤل عن المكاسب التي حققها النظام المصرفي الجزائري من دخول هذه البنوك الأجنبية التي أصبحت هدفا تسعى إليه الدول نظرا للمزايا التي تجلبها معها، وفي هذا الإطار تسعى هذه الورقة

البحثة إلى التطرق لاستراتيجية البنوك الأجنبية في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل منافسة البنوك العمومية.

#### - فرضيات الدراسة :

للإجابة على الإشكالية تمت الاستعانة بالفرضيات التالية :

**الفرضية الأولى :** توجد منافسة كبيرة في القطاع المصرفي الجزائري خاصة بعد دخول البنوك الأجنبية للاستثمار في القطاع المصرفي الجزائري و هذا ما سيؤدي إلى إنعاش الاقتصاد الوطني.

**الفرضية الثانية :** تقوم البنوك الأجنبية بضمان تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر عن طريق تجميع المدخرات وتمويل مختلف الاستثمارات.

#### - أهمية الدراسة:

شهدت الاقتصاديات العالمية خلال العقدين الماضيين درجة غير مسبوقة من العولمة خاصة في مجال الخدمات المالية والمصرفية كما زادت التدفقات المالية عبر الحدود ، وزاد وجود البنوك الأجنبية في البلدان النامية والاقتصادات الناشئة لدورها الكبير في تعزيز القدرة التنافسية وكذا على مستوى الوساطة المالية المحلية من حيث القروض، الودائع والأرباح، ونظرا لأهمية البنوك الأجنبية في العديد من البلدان فقد زادت الدوافع لاستقبالها في البلدان المضيفة لما لها من دور في القطاع المصرفي المحلي خاصة من حيث تمويل التنمية الاقتصادية. والجزائر من بين هذه الدول، حيث أصبح القطاع المصرفي يضم إلى جانب البنوك العمومية والخاصة الجزائرية بنوكا خاصة أجنبية في إطار الانفتاح الاقتصادي.

#### - أهداف الدراسة:

تتلخص أهداف الدراسة فيما يلي:

- ✓ معرفة دور البنوك الأجنبية في تنشيط الاقتصاد الوطني.
- ✓ العمل على تحليل وتقييم نشاط البنوك الأجنبية في الجزائر.

## - الدراسات السابقة:

تزايد الاهتمام في العقود الأخيرة بالبنوك الأجنبية كونها أصبحت ركيزة من ركائز التحرير المالي ونظرا لأهميتها فقد ظهرت العديد من الدراسات النظرية والتجريبية التي تبرز الدور الفعال لهذه البنوك في اقتصاديات الدول المضيفة، ومن بعض هذه الدراسات ما يلي :

- دراسة **Yue xu & Joseph G Nellis** سنة 2008 تحت عنوان "البنوك متعددة الجنسيات الأجنبية في الصين: ما هي الاستراتيجيات المختلفة للدخول؟" Foreign multinational banks in China: Are their entry strategies different? ، تحاول هذه الورقة الإجابة على التساؤل من خلال دراسة السلوك الاستراتيجي لدخول البنوك الأجنبية للاستثمار في القطاع المصرفي الصيني، وقد تم التركيز على نموذج انتقائي نظري واستخدام أسلوب دراسة الحالة وتحليل محتوى البيانات، وقد أظهرت النتائج أنه في ظل الظروف التنظيمية المفروضة مركزيا وظروف السوق المختلفة فإن السلوك الاستراتيجي لدخول البنوك الأجنبية تميل إلى التقارب مع بعضها، وتركز الدراسة أيضا على تحديد الاختلافات في استراتيجيات دخول البنوك الأجنبية في الصين.

-دراسة **Delphine Lahet** سنة 2011 تحت عنوان " البنوك الأجنبية في جنوب شرق آسيا: دور الديون المحلية" -Les Banques étrangères en Asie du Sud- Est :le rôle des local claims تهدف هذه الورقة إلى دراسة وجود البنوك الأجنبية وتأثيرها على التنمية الاقتصادية والمالية في الدول الآسيوية الخمسة ، وقد توصلت الدراسة إلى أن البنوك الأجنبية تحسن من ربحية القطاع المصرفي المحلي وبالتالي يجب الاستمرار في السماح لهذه البنوك بالاستثمار الأجنبي المباشر في هذا القطاع.

-دراسة **Stijn Claessens and Neeltje Van Horen** سنة 2012 تحت عنوان "آثار البنوك الأجنبية" Impact of Foreign Banks ، تقدم هذه الورقة تقييم دقيق للتكاليف والفوائد المترتبة على تواجد البنوك الأجنبية ، حيث تستعرض دراسات واسعة النطاق حول تأثير البنوك الأجنبية وإبراز أوجه الخلاف بينها وبين البنوك المحلية وتستخدم قاعدة بيانات تغطي 129 بلد في الفترة 1995-2009 ، ومن أهم النتائج المتوصل إليها هي أن

البنوك الأجنبية تميل إلى التفوق على البنوك المحلية في الدول النامية كما أن البنوك الأجنبية يصبح دورها ضعيفا وغير رئيسي في البلدان ذات المؤسسات الضعيفة.

-دراسة **Bang Nam Jeon, María Pía Olivero, and Ji Wu** سنة 2012 تحت عنوان " البنوك متعددة الجنسيات ونقل الصدمات المالية الدولية : أدلة من البنوك الأجنبية التابعة" *Multinational Banking and the International Transmission of Financial Shocks: Evidence from Foreign Bank Subsidiaries*

تم في هذه الدراسة استخدام بيانات على مستوى 368 بنك أجنبي تابع ل 68 بنك متعدد الجنسيات في 47 من الاقتصادات الناشئة خلال الفترة 1994-2008 حيث تم إثبات أن البنوك الأجنبية تقوم بنقل الصدمات المالية من البنوك الأم المتعددة الجنسيات إلى أسواق رأس المال الداخلية للدول المضيفة كما تم توضيح مختلف العوامل التي يتم بموجبها ذلك إضافة إلى أنواع الصدمات المختلفة التي تكون قوية بين الفروع التابعة لوسط وشرق أوروبا، تليها آسيا وأمريكا اللاتينية.

## 2- تشخيص بنية القطاع المصرفي الجزائري :

### 2-1- المنظومة المصرفية:

سمح قانون النقد والقرض بتنويع القطاع المصرفي وفتح النشاط المصرفي أمام البنوك الخاصة والمؤسسات المالية الوطنية والأجنبية، وقد شهدت المنظومة المصرفية توسعا في الفترة الأخيرة حيث وصل عدد البنوك المعتمدة نهاية سنة 2015 إلى 29 بنكا ومؤسسة مالية موزعة كالتالي:

\* 6 بنوك عمومية بما في ذلك صندوق التوفير والاحتياط.

\* 14 بنك خاص ذو رأس مال أجنبي منها بنك واحد مختلط برأس مال وطني وعمومي ورأس مال أجنبي.

\* 03 مؤسسات مالية اثنان منها عمومية.

\* 05 مؤسسات للتمويل التأجيري *Leasing* اثنان منها خاصة.

### \* 01 مؤسسة مالية للتأمين الزراعي المتبادل. (انظر الشكل 01)

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن البنوك الخاصة الموجودة في القطاع المصرفي الجزائري كلها عبارة عن بنوك خاصة أجنبية، ويرجع السبب الرئيسي في انعدام البنوك الخاصة الوطنية إلى فضيحة بنك الخليفة<sup>1</sup> وتداعيات إفلاس البنك الصناعي والتجاري سنة 2003 الأمر الذي أدى إلى سحب الأفراد والمتعاملين الاقتصاديين أرصدتهم من البنوك الخاصة وفقدان الثقة في القطاع المصرفي الخاص بشكل عام.

إضافة إلى ذلك يمكن القول أن النظام 04-01 الخاص بتحديد الحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية هو المتسبب في خروج البنوك الخاصة برأسمال وطني من السوق المصرفية الجزائرية<sup>2</sup>، بالإضافة إلى التضيق التي كانت تعاني منه البنوك الخاصة الجزائرية وعدم تمكينها من الوصول إلى السوق النقدية على مستوى البنك المركزي، فإذا كان قانون النقد والقرض قد سمح بتحرير القطاع المصرفي وفتحته أمام المنافسة، إلا أنه وبعد مضي 20 سنة على ذلك لم يسمح بتطور فعلي للبنوك الخاصة وبقيت مساهمتها ضئيلة في السوق، الأمر الذي أدى بعدم أكثر من السلطات العمومية لخروج زوال البنوك الخاصة الجزائرية من السوق المصرفية، وحسب وزير المالية السابق السيد "مراد مدلسي" أن خروج البنوك الخاصة الوطنية لا يؤثر على القطاع المصرفي نظرا لصغر حصتها في السوق التي لا تتعدى 2%. (سعاد حوحو، 2013)

غير أن فشل تجربة البنوك الخاصة الوطنية وخروجها من السوق بهذا الشكل من شأنه أن يسيء إلى السمعة المالية للجزائر على المستوى الخارجي خاصة، ويعطي الانطباع للمتعاملين الأجانب بأن القطاع الخاص الجزائري غير قادر على الاستثمار في المجال المالي والمصرفي كما يقلل من ثقة الأجانب للدخول والاستثمار في هذا القطاع. وكان يجدر بالسلطات العمومية لو تعاملت بمرونة أكبر مع القطاع المصرفي الخاص الجزائري، وتفهم مشاكله وانشغالاته خاصة أن تجربته جد فنية في السوق، وذلك بهدف المحافظة على المنافسة في السوق المصرفية.

### 2-2- النشاط المصرفي الجزائري بين هيمنة القطاع العام وحدائث البنوك الأجنبية:

يشكل التركز في النشاط المصرفي السمة الأساسية للقطاع المصرفي الجزائري ويقصد به هيمنة بنوك معينة على النشاط العام، حيث تمتلك البنوك الستة المملوكة للدولة البنوك العمومية حوالي 87.2% من إجمالي الأصول المصرفية مقابل 12.8% للبنوك الخاصة الأجنبية سنة

2015 (**Rapports annuels Banque d'Algérie**)، وتحذ هذه النسبة العالية من المنافسة في النشاط المصرفي وما لذلك من انعكاسات سلبية على أداء البنوك وتطوير الصناعة المصرفية.

### 2-2-1- تطور حجم الودائع:

تعتبر الودائع مركز الثقل في موارد البنوك خاصة التجارية منها والتي تعرف بنوك الودائع، وقد عرف نشاط جمع الموارد البنكية والمتمثلة في الودائع المصرفية في الجزائر زيادة معتدلة قدرت بـ 14 % سنة 2010 و 16.5 % سنة 2011 ، 4 % سنة 2012 مقابل 8.1 % سنة 2013 ، وعلى غرار سنة 2013 فقد سجلت الودائع ارتفاعا معتبرا خلال العامين (2014-2015) تقدر بـ 9117.5 مليار دينار و 9200.7 مليار دينار على التوالي .

أما بالنسبة لحصص البنوك العمومية من إجمالي الودائع قدرت بـ 86.6 % ، 87.7 % ، 88.3 % خلال السنوات 2013 – 2014 – 2015 مقابل حصة البنوك الأجنبية المقدر بـ 13.4 % ، 12.3 % ، 11.7 % خلال نفس الفترة (**Rapports annuels de la banque d'Algérie 2009/2015**) والملاحظ أن البنوك العمومية لا تزال تهيمن على هيكل الودائع داخل القطاع المصرفي ويرجع هذا كون قطاع المحروقات ممثل بالعديد من المؤسسات العمومية لا يزال يهيمن على الاقتصاد الوطني، وبالتالي فإن الودائع التي يقوم بتجميعها ستعود بالدرجة الأولى إلى البنوك العمومية، كما أنّ أزمة البنوك الخاصة أثرت بشكل كبير على الثقة في هذا النوع من البنوك وجعل المودعين يترددون في إيداع أموالهم لديها (عبد الرزاق حبار ، 2013). (انظر الجدول رقم 01)

### 2-2-2- تطور حجم القروض :

تعتبر القروض من أهم مصادر أموال البنوك التجارية لكونها العنصر الأساسي الذي يزود البنك بالأرباح والعوائد، فيتضح أنّ إجمالي حجم القروض الممنوحة من طرف البنوك الناشطة في القطاع في منحنى متزايد، حيث قدرت نسبة نمو القروض بـ 20.3 % سنة 2013 مقابل 26 % سنة 2014 ، كما شهد عام 2015 زيادة كبيرة في الإقراض من طرف البنوك في الجزائر قدرت بـ 7275.6 مليار دينار (**Rapports annuels de la banque d'Algérie 2009/2015**) ، أما النسب المسجلة في حجم القروض حسب القطاعات فقد تم

تسجيل نسبة 50.7 % سنة 2015 للقطاع العام مقابل نسبة للقطاع الخاص قدرت بـ 49.30 % وهي نسبة مرتفعة تعكس اهتمام الدولة بالقطاع الخاص وتشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. على الرغم من ذلك تبقى مساهمة البنوك الأجنبية ضعيفة مقارنة بالبنوك العمومية في مجال منح القروض ، وهي في انخفاض من سنة إلى أخرى ، إذ قدرت سنة 2011 بـ 14.3 % مقابل 13.5 % سنة 2013 و 12.5 % سنة 2015 ، أما بالنسبة للقروض المقدمة للقطاع العام فهي ضئيلة جدا، حيث لم تتجاوز نسبة مساهمتها 1 % على مدار الفترة (2009-2013) وهذا ما يدل على ضآلة التعاملات بين القطاع العام والبنوك الأجنبية خصوصا بعد أزمة البنوك الخاصة من جهة، وضعف الأداء الاقتصادي والمالي للمؤسسات العمومية الذي يجد من تعامل البنوك الأجنبية معها من جهة أخرى (عبد الرزاق حبار، 2013). غير أن الوضع تغير في عامي (2014-2015) وارتفعت نسبة القروض الممنوحة للقطاع العام من طرف البنوك الأجنبية إلى 28 % وهي خطوة جيدة للحد من احتكار القطاع العام.(انظر الجدول رقم 02)

وأوضحت الأرقام السابقة انعدام المنافسة بين البنوك العمومية والبنوك الأجنبية بسبب سيطرة الأولى الشبه مطلقة إلا أن هذه المنافسة بقيت قائمة بين البنوك العمومية نفسها خاصة في ظل قانون النقد والقرض الذي فتح المجال أمام هذه البنوك لتمويل مختلف القطاعات الاقتصادية وممارسة كافة الأنشطة البنكية طبقا لمبدأ الشمولية.

غير أن ما يلاحظ هو انحصار هذه المنافسة على بعض المجالات فقط منها الحرص على كسب أكبر حصة من السوق بالاستحواذ على أكبر قدر من الموارد ومنح أكبر حجم من القروض، في حين تم إهمال المنافسة على تقديم منتجات جديدة وخدمات ذات جودة عالية لجذب أكبر عدد من العملاء.

### 3- سياسات البنوك الأجنبية في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر:

#### 3-1- نشاط البنوك الأجنبية :

نظرا لأهمية البنوك الأجنبية في العديد من البلدان فقد زادت الدوافع لاستقبالها في البلدان المضيفة لما لها من دور في القطاع المصرفي المحلي، فالتواجد الكبير للبنوك الأجنبية يعزز القدرة التنافسية للقطاع المصرفي، "منافسة أكبر" أمر مرغوب فيه لعدد من الأسباب (2005 ،



**Ramon Moreno and Agustin Villar** ) : تعزيز كفاءة الخدمات المالية ، تحفيز الابتكار ، والمساهمة في الاستقرار ، كما يمكن أيضا من توسيع نطاق الوصول للمقترضين المؤهلين للتمويل مما قد يزيد الإقراض الكلي وتعزيز النمو ، إضافة إلى ذلك فالبنوك الأجنبية التي عادة ما تكون أكثر قوة من البنوك المحلية تضمن نقل الخبرات المصرفية والتكنولوجيا اللازمة ، كما تعتبر البنوك الأجنبية ظاهريا وسيلة فعالة لدعم الميزانيات العمومية للبنوك المحلية غير الفعالة ، كما تسهم في تحسين البنية التحتية للنظام المالي من خلال قدرتها التي تفوق الدول المضيفة في حد ذاتها على إدخال التقنيات المتقدمة في التدقيق والمحاسبة ومراقبة الائتمان ما يظهرها أكثر نضجا واستقرارا .

أما من الجانب الاقتصادي الكلي فوجود بنك أجنبي يمكن تحسين الأنظمة المصرفية وضمان تمويل ثابت للنشاط الاقتصادي للبلدان المضيفة ويمكن اعتبار ذلك كوسيلة لتنوع المخاطر في حالة حدوث الانكماش الاقتصادي (Bouzidi Fathi,2010) لكن هذه الأسباب الإيجابية لا تظهر الوجه الخفي للبنوك الأجنبية التي تعتبر الركيزة الأساسية في غسيل التهرب الجبائي (BLACHIMENT DE LA FRAUDE FISCALE) بدافع تحقيق الربح والبحث عن الأمثلة الجبائية، تحت غطاء شركات وحسابات بنكية أوف شور (Offshore)، كرست مبدأ الاحتيال والتهرب الجبائي بالتردد العالمي الممارسان على نطاق دولي واسع ضمن مراكز مالية أوفشور (CFO) من خلال العمليات بين فروع البنوك عن طريق مخططات دولية متشابكة يصعب تتبعها (حجة الله شاوش، خليل طيار ، 2017) ، ما يجعل من هذه البنوك الأجنبية خطرا في حد ذاته على اقتصاديات الدول المضيفة.

إن تبني استراتيجية إصلاح المنظومة البنكية في إطار الانفتاح على الممارسات الدولية التي عجزت بيئة الأعمال والمنظومة القانونية الوطنية على استيعابها من خلال قانون النقد والقرض الصادر سنة 1990 سمحت بتغيير الهيكل المصرفي الجزائري من حيث طبيعة البنوك المكونة له وهذا بفتح المجال للبنوك الأجنبية بالعمل في السوق المصرفية الجزائرية بحرية كاملة يضمنها القانون،

وقد شهد القطاع المصرفي الجزائري لحد الآن دخولا لا بأس به للبنوك الأجنبية، فمنذ إنشاء بنك البركة الجزائري سنة 1991 والذي يعتبر أول بنك برأس مال مختلط عام وخاص؛ جزائري (بنك BADR) وسعودي (بنك البركة) وبين البنك الجزائري الخارجي (BEA) بإنشائه لشركة

أوفشور بالشراكة مع المجمع السعودي البركة بنسبة 50% المتخصصة في الايجار المالي (ASL LTD)، ما يُعتبر سابقة خطيرة شهدتها البيئة الجزائرية لأكبر بنك جزائري عمومي وممارسته لنشاط الاوفشور في جزر العذراء البريطانية منذ سنة 1990، وتأكيد نائب المدير العام السيد زهر لطرش على قانونية العملية (عنوان الشركة في تونس وتأسيس الشركة في الجزر العذراء البريطانية) أحد أهم الجناح الضريبية العالمية، لكن على الرغم من الجانب القانوني للعملية نجد أنّ اخفائها وعدم التصريح بها ضمن القوائم المالية للبنك يجعلها شُبّهةً لقيام القطاع العام بممارسات غير اخلاقية وتداولات مالية بعيدة عن الهيئات الضريبية والعمومية بما يجعلها ليس فقط عرضة للتهرب الضريبي بل لتلوّث المال العام. ما يدفعنا للتساؤل حول المستفيد من قيام مؤسسة عمومية من هذه العملية؟؟؟.

بدأت البنوك الأجنبية في الجزائر تنمو بسرعة من حيث حجم الأعمال وعدد الفروع، وفي نهاية سنة 2015 تم تسجيل 14 بنك أجنبي يمارس نشاطه في القطاع المصرفي الجزائري، بالإضافة إلى 07 مكاتب تمثيل لبنوك أجنبية حيث أن هذه البنوك لم تدخل للعمل في نفس الوقت، كما يلاحظ أيضا تعدد جنسياتهم وإمكانياتهم وحجم ومستوى تواجدهم.

قمنا باستخدام مجموعة من أدوات جمع البيانات عن طريق تشخيص بيئة الاعمال الجزائرية، التحليل الوثائقي التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة (لسنة 2010، 2011، 2012، 2013)، المواقع الالكترونية للبنوك، التقرير السنوي للبنك المركزي لسنة 2015، ويتكون مجتمع البحث من 3 بنوك أجنبية تمثل 21.42% من مجموع البنوك الأجنبية الناشطة في بيئة الأعمال الجزائرية. بالنسبة لعينة الدراسة فهي عبارة عن فروع لبنوك أجنبية فرنسية وعربية مقيمة في الجزائر في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر تعود ملكية رأسمالها 100% للمؤسسة البنكية الأم، وهي بنك سوسيتي جنرال الجزائر<sup>3</sup>،

بنك الخليج<sup>4</sup> وبنك العرب<sup>5</sup>، وقد تم اختيار هذه البنوك نظرا لكونها من أول البنوك التي دخلت للاستثمار في القطاع المصرفي الجزائري، كما أنّ عدد الوكالات الكبير المنتشرة عبر كافة ولايات الوطن يعبر على رغبة هذه البنوك في تعزيز دورها في القطاع المصرفي الجزائري وتقلص خدماتها لأكبر قدر من العملاء، كما أنّ توفر المعلومات الخاصة بهذه البنوك للفترة (2010 -

2013) دون غيرها من البنوك الأجنبية الأخرى التي لديها سياسة التحفظ والسرية أدى بنا إلى اختيارها كعينة للدراسة.

### 3-2- دور البنوك الأجنبية في جذب المدخرات:

إن تجميع الودائع والمدخرات من أهم المؤشرات اللازمة لتقييم دور البنوك بصفة عامة كون ذلك يدخل ضمن مسؤولياتها وأحد وظائفها الرئيسية التي تسعى إلى تجميع عنصر رأس المال باعتباره أهم عناصر الإنتاج، ويفرض أن البنوك الأجنبية تمتلك قدرة مميزة على تعبئة الموارد المالية واستقطاب الودائع بأنواعها، بما يتلاءم مع الحاجة لهذه الودائع باعتبارها المصدر الرئيسي للمال لتمويل النشاط الاستثماري، وهو ما يعني أن البنوك الأجنبية مؤهلة لتجميع وتعبئة الموارد الملائمة لتمويل التنمية الاقتصادية. (انظر جدول رقم 03).

من خلال الجدول رقم 03 نلاحظ أن حجم الودائع الإجمالي للبنوك الأجنبية الثلاثة في تزايد خلال فترة الدراسة إذ بلغ 297430783 مليار دينار سنة 2013، غير أن الملاحظ وجود تذبذب في معدل النمو لحجم هذه الودائع، فكان أعلى معدل لنمو الودائع سنة 2012 في حين بلغ أدنى مستوى له سنة 2011 .

بالنسبة لإجمالي وديع بنك سوسيتي جنرال الجزائر فهي في نمو بصورة ملحوظة من سنة إلى أخرى، حيث تضاعف حجم الودائع تقريبا إلى الضعف خلال فترة الدراسة، من 109605942 مليار دينار سنة 2010 إلى 175939722 مليار دينار سنة 2013 ، حيث أن وديع العملاء من الأفراد تفوق وديع المؤسسات المالية بكثير كون عدد الأخيرة أقل من عدد الأفراد في البنك ، والملاحظ وجود تذبذب في نمو وديع المؤسسات المالية حيث سجلت أعلى مستوى لها سنة 2010 بمبلغ 306 491 مليار دينار وأدنى مستوى سنة 2013 بمبلغ 40 803 مليار دينار أي أنها في انخفاض من سنة إلى أخرى، كما تمثل نسبة الودائع لأجل للمؤسسات المالية 99% من إجمالي الودائع ، أما بالنسبة لودائع الأفراد فهي في تطور ملحوظ وقد أخذت الودائع الجارية الحصة الأكبر مقارنة بحسابات التوفير والودائع

لأجل فمثلا سنة 2013 كانت نسبة الودائع الجارية 80 %، حسابات التوفير 16 % ، و 4 % وديع لأجل. (انظر الجدول رقم 04)

بالنسبة لبنك الخليج فقد عرفت ودائع المؤسسات المالية تدبذبا ما بين انخفاض وارتفاع ، حيث وصل أكبر انخفاض لها سنة 2012 (تقريبا انخفضت إلى النصف) بمقدار 135815 مليار دينار مقابل 235163 مليار دينار سنة 2011 ثم ارتفعت مجددا سنة 2013 فكانت 320237 مليار دينار ، وبالنسبة لودائع الأفراد يتبين أنها لم تعرف انخفاضا خلال فترة الدراسة فهي في تزايد مستمر من 32617304 مليار دينار سنة 2010 إلى 91645868 مليار دينار سنة 2013، كما أن الودائع الجارية أخذت الحصة الأكبر مقارنة بحسابات التوفير وودائع لأجل. (انظر الجدول رقم 05)

بالنسبة لبنك العرب سجلت نسبة ودائع المؤسسات المالية إلى إجمالي الودائع نسب متباينة خلال سنوات الدراسة (2010-2013) كانت على التوالي 11.68 %، 8.8%، 11.96 %، 13%، وقد أخذت ودائع المؤسسات المالية المتواجدة في الجزائر الحصة الأكبر مقارنة بودائع المؤسسات المالية المتواجدة في الخارج ، أما بالنسبة لودائع الأفراد لبنك العرب فهي في تطور بنسب ضئيلة من 20357293 مليار دينار سنة 2010 إلى 25398898 مليار دينار سنة 2013، وقد احتلت الودائع الجارية النسبة الأولى من إجمالي ودائع الأفراد تليها الودائع لأجل ثم حسابات التوفير. (انظر الجدول رقم 06)

### 3-3- دور البنوك الأجنبية في توظيف الموارد

إن الجزء الرئيسي والمكمل لعملية تمويل التنمية من طرف البنوك الأجنبية هو ضرورة سعيها إلى الاستغلال الأمثل للموارد والمدخرات التي تم جمعها، وتقلص التمويل اللازم لمختلف القطاعات الاقتصادية من خلال منح القروض البنكية التي تعتبر المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك للحصول على إيراداته. (انظر الجدول رقم 07)

من الجدول رقم 07 نلاحظ أن إجمالي القروض المقدمة من طرف البنوك الأجنبية في تزايد من سنة إلى أخرى وينسب معتبرة وهذا راجع إلى توسع شبكة فروع البنوك في كل ولايات الوطن وبالتالي زيادة عدد العملاء ومنه زيادة الطلب على القروض، فالقروض المقدمة من طرف بنك سوسيتي جنرال تفوق القروض المقدمة من طرف بنك الخليج وبنك العرب وهذا كون السوسيتي جنرال يمتلك شبكة فروع واسعة وبالتالي عملاء أكثر وبحكم قربه من سلطة القرار لاعتبارات الموروث التاريخي للجزائر.

بلغت نسبة القروض لسوسيتي جنرال من حجم القروض الإجمالي 62.78%، 56.76%، 54.61%، 49.71% في الفترة الممتدة من 2010 إلى 2013 على التوالي، ونلاحظ أنها في تناقص على الرغم من الزيادة المعتبرة في حجم القروض المقدمة وهذا ما يعني وجود منافسة كبيرة على تقديم القروض، أما بالنسبة لبنك الخليج فكانت نسبة القروض المقدمة من طرفه من حجم القروض الإجمالي في نفس الفترة 2010-2013 على التوالي كما يلي : 19.81% ، 28.72% ، 31.07% ، 36.63% ، وما يلاحظ هو تزايد هذه النسبة من سنة إلى أخرى ، وفيما يخص بنك العرب فإن نسبة القروض المقدمة من طرفه كانت في انخفاض نظرا للمنافسة الشديدة من طرف بنك سوسيتي جنرال وبنك الخليج ، حيث كانت خلال نفس الفترة كما يلي : 17.39% ، 14.50% ، 14.30% ، 13.65%.

لقد حققت التوظيفات المالية للبنوك الأجنبية معدلات نمو متناقصة من سنة إلى أخرى حيث بلغ أعلى معدل سنة 2011 في حين سجلت أدنى معدل نمو سنة 2013، أما المتوسط العام لنسبة النمو فقد بلغ 16.61% في الفترة 2010-2013

#### ✓ تحليل القروض المقدمة من طرف سوسيتي جنرال الجزائر :

إن إجمالي القروض المقدمة في تزايد من سنة إلى أخرى وينسب معتبرة وهذا راجع إلى توسع شبكة فروع البنك في كل ولايات الوطن وبالتالي زيادة عدد العملاء الذي بلغ 338 069 عميل سنة 2013 قدر منهم 333280 أفراد ومهنيين، 4 789 شركات. (انظر الجدول رقم 08)

وبمقارنة القروض المقدمة للمؤسسات المالية، الأفراد والمهنيين نجد تفوق الأخيرة بنسبة كبيرة نظرا لأن عدد العملاء من الأفراد والمهنيين أكبر من عدد المؤسسات المالية المتعاملة أما بالنسبة للقروض المقدمة للمؤسسات المالية فإن القروض طويلة الأجل المقدمة أخذت النسبة الأكبر مقارنة بالقروض الجارية نظرا لاستراتيجية البنك في تشجيع الاستثمار حيث تزايد لأكثر من الضعف بين سنة 2011 و2012 من 13324785 مليار دينار إلى 39635781 مليار دينار على الترتيب ، غير أنها تناقصت سنة 2013 بسبب انخفاض عدد المؤسسات المالية التي تتعامل مع البنك بنسبة 22% فبلغت 32979224 مليار دينار ، أما عن نوع المؤسسات الاقتصادية الممولة من طرف سوسيتي جنرال الجزائر فهي منقسمة بين المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى الدولية والوطنية العاملة في مجال الطاقة والمحروقات، غير أن نسبة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف بنك سوسيتي جنرال قد أخذت الحصة الكبرى كون الشركات الكبرى يتم احتكار تمويلها من طرف البنوك العمومية. (انظر الجدول رقم 09)

بالنسبة للقروض المقدمة للأفراد والمهنيين فهي الأخرى في تزايد من سنة إلى أخرى (انظر جدول رقم 10) والملاحظ أن نسبة القروض القصيرة الأجل قد أخذت الحصة الأكبر أما القروض الطويلة الأجل فهي الأقل نسبة أي البنك لا يقوم بتمويل الاستثمارات نظرا لدرجة المخاطرة التي سيتحملها البنك.

#### ✓ تحليل القروض المقدمة من طرف بنك الخليج:

إن القروض المقدمة من بنك الخليج في تزايد بصفة عامة من سنة إلى أخرى، كما أن القروض الموجهة للعملاء من الأفراد والمهنيين أكبر من القروض المقدمة للمؤسسات المالية بنسبة 77 % سنة 2013 و 2012 على التوالي، 66 % سنة 2011 و 71 % سنة 2010، أما بالنسبة للقروض المقدمة للأفراد فقد كانت القروض القصيرة الأجل أكبر من حصص باقي القروض المتوسطة والطويلة الأجل، فمثلا سنة 2012 كانت النسب على الترتيب 68%، 14%، 18%، وسنة 2013 كانت 72%، 16%، 12%. (انظر الجدول رقم 11)

#### ✓ تحليل القروض المقدمة من طرف بنك العرب:

إن إجمالي القروض المقدمة من بنك العرب في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى حيث بلغت أعلى مستوى لها سنة 2012، بالنسبة للمؤسسات المالية بمبلغ 17790813 مليار دينار وسنة 2013 بالنسبة للأفراد بمبلغ 27540406 مليار دينار، كما أن القروض المقدمة للمؤسسات المالية خلال الفترة 2010-2012 تقريبا متساوية مع القروض المقدمة للأفراد، أي أن بنك العرب لا يميز بين العملاء فيما يخص تقديم التمويل اللازم. بالنسبة للقروض المقدمة للأفراد فإن بنك العرب يركز على تقديم القروض قصيرة الأجل فمثلا سنة 2012 كانت نسبة هذه الأخيرة 62% مقابل 38% متوسطة إلى طويلة الأجل، 67% مقابل 33% على الترتيب سنة 2011. (انظر الجدول رقم 12).

## 4- تحليل النتائج:

من خلال هذه الورقة البحثية توصلنا الى:

✓ الإصلاحات التي قامت بها السلطات الجزائرية في القطاع المصرفي لم تحقق الهدف المرجو منها وهو تحرير السوق المصرفية وفتح مجال المنافسة فيها، حيث بقيت حصص كبيرة من السوق لصالح البنوك العمومية فيما يخص إجمالي الودائع البنكية وكذا القروض على مستوى القطاع البنكي الجزائري، فعلى الرغم من دخول عدد معتبر من البنوك الأجنبية التي يفوق عددها البنوك العمومية غير أنّ الأخيرة استحوذت على النشاط المصرفي وهذا ما ينفي صحة الفرضية الأولى.

✓ على الرغم من تحقيق البنوك الأجنبية العاملة في الجزائر (عينة الدراسة) معدلات نمو مرتفعة في حجم ودائعها وتوظيفاتها المختلفة إلا أن مساهمتها في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر مازالت هامشية، ما يجعل من دور البنوك الأجنبية الناشطة في بيئة الأعمال الجزائرية محل شك في زيادة التنمية الاقتصادية المحلية، وما الغايات الحقيقية من دخولها لأسواق الدول النامية تحت غطاء الاستثمار الاجنبي المباشر وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثانية.

## 5- خاتمة :

بعد مرور أكثر من عقدين على صدور قانون النقد والقرض سنة 1990 الذي وضع النظام المصرفي الجزائري مسار تطور جديد من خلال الترخيص لمؤسسات مصرفية أجنبية بممارسة نشاطها داخل السوق المصرفية الجزائرية، كان لا بد لنا من التساؤل عن المكاسب التي حققها النظام المصرفي الجزائري من دخول هذه البنوك الأجنبية التي أصبحت هدفا تسعى إليه الدول نظرا للمزايا التي تجلبها معها، و في هذا الإطار جاءت الدراسة من أجل معرفة استراتيجية البنوك الأجنبية في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل منافسة البنوك العمومية.

من خلال الدراسة يمكن القول أن تخلف الاقتصاد الجزائري ووجود فجوة مالية كبيرة بينه وبين الاقتصاديات التي أتت منها البنوك الأجنبية أدى إلى وجود عراقيل كثيرة ومعقدة تواجه الاستثمار في القطاع المصرفي من جهة؛ فاعتماد الاقتصاد على قطاع واحد جعل بقية القطاعات شبه ميتة، وبالتالي فالبنوك سواء كانت أجنبية أو محلية خاصة ليس باستطاعتها إخراج الاقتصاد من التخلف في ظل الاقتصاد الريعي، وهشاشة النسيج الاقتصادي للمؤسسات، بالإضافة لسلوك

البنوك دولية النشاط الذي أصبح يجوزه العديد من الشكوك في ظل توطن أعمالها في المراكز المالية أوفشور واعتبارها المحرك لغسيل تبييض الاموال الدولي وتمويل الارهاب.

ومنه يجب القيام بتعديلات وإصلاحات داخل القطاع المصرفي، كما يجب العمل بكافة الوسائل لمحاربة عوائق الاستثمار في بيئة الاعمال الجزائرية بما يحقق مصالح مختلف الاطراف الفاعلة، من خلال محاربة النمو الكبير في القطاع الخاص الطفيلي وتأثيره على البنوك، مع توفير آليات الرقابة ومجالس مراقبة لعمل كافة البنوك العمومية والأجنبية من أجل عدم الوقوع في الامتثال للتنظيمات الدولية ومختلف الهيئات العالمية (الانفتاح الاقتصادي) على حساب تلبية المتطلبات الاحتجاجات الوطنية بحجة تشجيع الاستثمار في الجزائر.



## 6- قائمة المراجع :

## الرسائل الجامعية:

- 1- سعاد حوحو، 2013، خصوصية البنوك العمومية و اندماجها و أثرهما على الاقتصاد - دراسة إستشرافية لحالة الجزائر- رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، بسكرة.

## المقالات :

- 1- عبد الرزاق حبار، تطور مؤشرات الأداء و مسار الإصلاحات في القطاع المصرفي الجزائري، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية ، العدد 09 ، 2013 ، ص 56.

2- Ramon Moreno and Agustin Villar, 2005, The increased role of foreign bank entry in emerging markets, BIS Papers No 23.

3- Bouzidi Fathi, Consequences of The Foreign Bank Implantation in Developing Countries and Its Impact on the Local Bank Efficiency: Theoretical Analysis and Empirical Tests on International Data, International Journal of Economics and Finance Vol. 2, No. 5;

## المدخلات :

- 1- حجة الله شاوش و خليل طيار، 2017، دور الالتزام الاخلاقي لدى المبلغين في الكشف عن السلوك الاحتياالي دراسة حالة بنك HSBC، ملتقى اخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة ورقلة،.

## التقارير :

1- Rapports annuels de la banque d'Algérie 2009-2015, intermédiation et infrastructure bancaire.

## مواقع الانترنت :

- 1- [www.societegenerale.dz/](http://www.societegenerale.dz/) 01/10/2017.
- 2- [www.agb.dz.com](http://www.agb.dz.com) / 01/10/2017.
- 3- [www.bank-abc.com](http://www.bank-abc.com) / 01/10/2017.

## 7- الهوامش :

<sup>1</sup> لقد شكلت قضية بنك الخليفة أهم أزمة عرفتتها المنظومة المصرفية في الجزائر ، بالنظر لحجمها و تداعياتها ، فبنك الخليفة الذي تأسس في عام 1997 واعتمد في عام 1998، كان يتمتع بوضع خاص من حيث كونه بنكا تتوفر فيه المعايير الدولية ، وكان البنك يمتلك 130 وكالة موزعة عبر كافة التراب الوطني خاصة في المناطق ذات الكثافة السكانية و النشاطات الاقتصادية ، و قدرت أصول البنك حوالي 1.5 مليار دولار، كما بلغ رقم أعماله 400 مليون دولار في مطلع سنة 2004 في حين فاق عدد عملائه 1,5 مليون عميل، و تعرض هذا البنك للإفلاس مما أثر سلبيا على الجهاز المصرفي الجزائري.

<sup>2</sup> رفضت البنوك الخاصة الوطنية تعديل رأس المال الأدنى سنة 2004 وقررت التوقف عن النشاط و تمت تصفيتها من بينها أركو بنك، مونا بنك و مدترنيان بنك .

<sup>3</sup> يعتبر بنك سوسيتي جنرال الجزائر من بين أوائل البنوك الفرنسية التي استقرت في الجزائر، سنة 1998 الحصول على أول ترخيص مصرفي، وهو فرع مملوك 100 % لمجموعة المؤسسة العامة سوسيتي جنرال، يبلغ رأسماله 10 مليار دج.

<sup>4</sup> تم إنشاء بنك الخليج في الجزائر سنة 2003 بمساهمة من ثلاث بنوك تابعة 100 % لشركة مشاريع الكويت و هي: بنك برقان Burgan bank 60 % ، البنك الأردني الكويتي Jordan kuwait bank 10 % ، بنك تونس الدولي Tunis international bank 30% ، يبلغ رأسمال البنك 10 مليار دينار.

<sup>5</sup> بنك المؤسسة العربية المصرفية الجزائرية هي شركة تابعة لشركة المجموعة العربية المصرفية البحرين وهو أول بنك أجنبي عربي يدخل للاستثمار في الجزائر بعد الحصول على الموافقة سنة 1998، بلغ رأسمال البنك 10 مليار دينار.

## 8 - ملحق الجداول والأشكال البيانية :

الشكل (01) : البنوك و المؤسسات المالية في القطاع المصرفي الجزائري 2015

مكاتب التمثيل	المؤسسات المالية	البنوك
<ul style="list-style-type: none"> <li>البنك العربي البريطاني للتجارة</li> <li>اتحاد البنوك العربي الفرنسي</li> <li>القرض الصناعي والتجاري</li> <li>القرض الفلاحي السويسري</li> <li>بنك تونس الدولي</li> <li>بنك فورتيس FORTIS</li> <li>بنك سياديل الاسباني SABADEL</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>مؤسسة إعادة التمويل للرهن العقاري SRH</li> <li>مؤسسة الاستثمار المالي SOFINANCE</li> <li>مؤسسة التاجير العربي ALS</li> <li>المؤسسة الوطنية للتأجير SPA- SNL</li> <li>المغرب للتأجير - الجزائر MLA</li> <li>CETELEM - الجزائر</li> <li>LEASING IJAR - الجزائر</li> <li>SPAJAR ELDJAZAIR - SPA</li> <li>الصندوق الوطني للتبادل الزراعي CNMA</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>البنك الخارجي الجزائري BEA</li> <li>البنك الوطني الجزائري BNA</li> <li>القرض الشعبي الجزائري CPA</li> <li>بنك التنمية المحلية BDL</li> <li>بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR</li> <li>الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط CNEP</li> <li>بنك البركة الجزائري</li> <li>بنك العرب للتعاون - الجزائر</li> <li>سيتي بنك CITIBANK</li> <li>ناتكسيس بنك NATIXIS</li> <li>سوسبيتي جنرال - الجزائر</li> <li>بنك العرب PLC - الجزائر</li> <li>ترست بنك TRUST</li> <li>paribas BNP - الجزائر</li> <li>بنك الإسكان للتجارة و المالية</li> <li>بنك فرنسا - الجزائر</li> <li>بنك الخليج - الجزائر</li> <li>بنك السلام - الجزائر</li> <li>صندوق التعاون الفلاحي و الاستثمار بنك - الجزائر</li> <li>HSBC - الجزائر</li> </ul>

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر 2009-2015

جدول رقم 03 : تطور حجم الودائع لعينة الدراسة 2010-2013

السنوات	2010	2011	2012	2013
حجم الودائع الإجمالي	165 608 537	191 569 512	247 322 572	297 430 783
سوسيتي جنرال	109 605 942	124 037 854	153 540 459	175 939 722
بنك الخليج	32 952 125	43 961 770	65 595 139	91 966 105
بنك العرب	23 050 470	23 569 888	28 186 974	29 524 956
معدل نمو الودائع	/	%15.67	%29	%20.26

المصدر : التقارير المالية المنشورة للبنوك الأجنبية لعينة الدراسة الفترة 2010-2013

جدول رقم 04 : تطور ودائع بنك سوسيتي جنرال الجزائر الفترة (2010-2013) (الوحدة مليار دينار)

السنوات	2010	2011	2012	2013
ودائع المؤسسات المالية	306 491	220 957	132 101	40 803
* ودائع جارية	333	125	71	1 192
✓ عملية	254	50	/	67
✓ أجنبية	79	75	71	1 126
* ودائع لأجل	306 158	220 832	132 030	39 611
✓ محلية	305 370	220 264	131 691	39 509
✓ أجنبية	788	568	340	102
ودائع الأفراد	109 299 451	123 816 897	153 408 358	175 898 919
* حسابات التوفير	17 215 301	22 061 773	26 258 967	27 840 228
* ودائع جارية	84 773 208	92 426 052	120 832 116	141 258 827
✓ مقاولون ومهنيون	57 819 047	60 536 074	89 435 231	107 207 899
✓ أفراد	8 781 628	12 210 139	12 376 722	14 192 119
✓ آخرون	18 172 533	19 679 839	19 020 113	19 858 809
* ودائع لأجل	7 310 788	9 329 072	6 317 275	6 799 864
✓ مقاولون و مهنيون	6 001 958	7 883 234	4 945 376	5 571 135
✓ أفراد	1 262 223	1 396 338	1 343 184	1 500 674
✓ آخرون	46 606	49 499	28 714	28 055

المصدر : التقارير المالية المنشورة لبنك سوسيتي جنرال الجزائر 2010-2013

جدول رقم 05 : تطور ودائع بنك الخليج الفترة (2010-2013) (الوحدة مليار دينار)

السنوات إجمالي الودائع	2010	2011	2012	2013
ودائع المؤسسات المالية	334 821	235 163	135 815	320 237
ودائع الأفراد	32 617 304	43 726 607	65 459 324	91 645 868
* حسابات التوفير	2 468 893	2 960 837	4 489 670	6 805 654
* ودائع جارية	8 925 888	14 661 729	22 371 147	33 961 934
* ودائع لأجل	5 775 920	6 218 101	10 555 843	11 781 876
* أخرى	15 446 603	19 885 940	28 042 664	39 096 404

المصدر : التقارير المالية المنشورة لبنك الخليج 2010-2013

جدول رقم 06 : تطور ودائع بنك العرب الفترة (2010-2013) (الوحدة مليار دينار)

السنوات إجمالي الودائع	2010	2011	2012	2013
ودائع المؤسسات المالية	2 693 177	2 075 213	3 371 473	4 126 058
* للمؤسسات المالية للتواجد في الجزائر	2 692 595	2 174 725	3 369 878	3 604 464
* للمؤسسات المالية للتواجد في الخارج	582	488	1 595	521 594
ودائع الأفراد	20 357 293	21 494 675	24 815 501	25 398 898
* حسابات التوفير	622 278	1 026 253	1 269 482	1 609 300
* ودائع جارية	18 095 041	18 187 376	21 030 138	22 562 398
* ودائع لأجل	1 629 258	2 247 901	2 476 522	1 192 576
* فوائد مستحقة	10 716	33 147	39 359	34 624

المصدر : التقارير المالية المنشورة لبنك العرب 2010-2013

جدول رقم 07 : تطور حجم القروض لعينة الدراسة الفترة (2010-2013) (الوحدة مليار دينار)

السنوات	2010	2011	2012	2013
حجم القروض الإجمالي	185 210 092	220 329 029	261 085 615	293 466 491
سوسيتي جنرال	116 283 790	125 070 497	142 602 285	145 897 047
بنك الخليج	36 700 450	63 290 641	81 126 133	107 509 218
بنك العرب	32 225 852	31 967 891	37 357 197	40 060 226
معدل نمو القروض	/	%18.96	%18.49	%12.40

المصدر : التقارير المالية المنشورة للبنوك الأجنبية للفترة 2010-2013

جدول رقم 08 : تطور قروض بنك سوسيتي جنرال الجزائر الفترة (2010-2013) (الوحدة مليار دينار)

السنوات	2010	2011	2012	2013
إجمالي الودائع	11 453 886	13 324 785	39 635 781	32 979 224
قروض مقدمة للمؤسسات المالية	358 886	746 785	384 781	528 224
* قروض جارية	11 068 000	12 578 000	39 251 000	32 451 000
* قروض طويلة الأجل	104 829 904	111 745 712	102 966 504	112 917 823
قروض مقدمة للأفراد	6 442 180	7 726 785	6 503 455	7 531 875
* قروض تجارية	42 945 587	43 415 906	33 983 958	37 060 527
* السحب على المكشوف	7 085 113	10 111 381	10 858 343	10 646 112
* التاجير	48 357 025	50 491 641	51 620 794	57 679 308
* قروض أخرى				

المصدر : التقارير المالية المنشورة لبنك سوسيتي جنرال الجزائر 2010-2013

جدول رقم 09 : نسب تمويل المؤسسات الاقتصادية من طرف بنك سوسيتي جنرال الجزائر الفترة (2010-2013) (%)

السنوات	2010	2011	2012	2013
مؤسسات صغيرة و متوسطة PME	97	95	93	90
شركات كبرى	3	5	7	10

المصدر : التقارير المالية المنشورة لبنك سوسيتي جنرال الجزائر 2010-2013

جدول رقم 10 : تصنيف القروض المقدمة من بنك سوسيتي جنرال الجزائر حسب درجة الاستحقاق (%)

السنوات	2010	2011	2012	2013
أقل من سنة	61	65	64	67
من سنة إلى 5 سنوات	30	24	25	22
أكثر من 5 سنوات	9	11	11	11

المصدر : التقارير المالية المنشورة لبنك سوسيتي جنرال الجزائر 2010-2013

جدول رقم 11: تطور قروض بنك الخليج الفترة (2010-2013) (الوحدة مليار دينار)

2013	2012	2011	2010	السنوات إجمالي القروض
24 376 275	18 350 689	21 163 084	10 288 296	القروض المقدمة للمؤسسات المالية
83 132 943	62 775 444	42 127 557	26 412 154	القروض المقدمة للأفراد
60 120 286	42 779 728	30 835 061	17 303 211	* قروض قصيرة الأجل
13 120 287	8 603 260	5 411 372	2 254 096	* قروض متوسطة الأجل
9 892 370	11 392 456	5 881 124	6 854 847	* قروض طويلة الأجل

المصدر: التقارير المالية المنشورة لبنك الخليج 2013-2010

جدول رقم 12: تطور قروض بنك العرب الفترة (2010-2013) (الوحدة مليار دينار)

2013	2012	2011	2010	السنوات إجمالي القروض
12 519 820	17 790 813	16 050 704	15 272 875	القروض المقدمة للمؤسسات المالية
27 540 406	19 566 384	15 917 187	16 952 977	القروض المقدمة للأفراد
8 058 027	6 884 444	6 242 267	3 330 772	* السحب على المكشوف
8 916 783	5 193 918	4 367 247	6 082 552	* قروض قصيرة الأجل
10 565 569	7 488 022	5 307 673	7 539 703	* قروض متوسطة إلى طويلة الأجل

المصدر: التقارير المالية المنشورة لبنك العرب 2013-2010